البيان الوزاري

1. **نحنُ، الوزراء المناطة بنا مسؤوليات منع الفساد ومكافحته في دول مجموعة العشرين، اجتمعنا في تاريخ 22 أكتوبر 2020م، في ظل رئاسة المملكة العربية السعودية لدول مجموعة العشرين، وذلك لمناقشة الالتزامات المناطة بنا كأعضاء في المجموعة نحو استمرار دول مجموعة العشرين في أن تكون مثالًا يُحتذى به في الحرب العالمية ضد الفساد.** وحيث يُصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء مجموعة عمل مكافحة الفساد لدول مجموعة العشرين، والتي تهدف إلى تقديم توصيات شاملة لقادة مجموعة العشرين بشأن الكيفية التي يمكن عن طريقها لدول المجموعة أن تستمر في تقديم مساهمات عملية وقيّمة للجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الفساد، وصولًا إلى أن تصبح دول مجموعة العشرين مثالًا يُحتذى به في هذا المجال. كما نُشيد بالمساهمات المُقدَّمة من قبَل جميع الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، ونشكر الرئاسات السابقة على دورها الريادي.

2. **إنه وفي الوقت الذي يمُر فيه العالم بهشاشة اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة، نتيجةً لجائحة كورونا (كوفيد-19)، فإننا نُشدد على التهديدات المتزايدة للفساد، والتأثير الخطير الذي تُشكله هذه الآفة على النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة، وجودة الاستثمار والابتكار، والثقة المُتبادَلة بين الحكومات والشعوب.** وحيث أن تدابير الطوارئ من الضرورات المُعتبرة في الأوقات التي يواجه فيها العالم أزمات اقتصادية وكذلك فيما يعقبها من تعافي، ولكنها وفي المقابل قد تخلق مخاطراً، كعمليات الاختلاس والاحتيال، وغيرها من صور الفساد الأخرى. فإننا نلتزم، فرادى ومجتمعين، بتعزيز التعاون القائم بيننا في مجال مكافحة الفساد، ونتطلع على وجه الخصوص، إلى المساهمة في الدورة الاستثنائية المُقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، والدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإننا نؤكد على الدور الأساسي للعمل متعدد الأطراف في مكافحة الفساد، لاسيما من خلال تنفيذ الالتزامات والمعايير الدولية المُناطة بنا، ورصد مدى التقدم المُحرَز بشأنها. كما نُدرك الدور الجوهري لتبادل المعلومات والممارسات الجيدة، مع مراعاة بأن يتم ذلك دون المساس بالسيادة الوطنية، والقوانين الداخلية، والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

3. **كما نُشدد على أهمية الهيكل الدولي القائم لمكافحة الفساد،** ولاسيما الالتزامات والتعهدات المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (UNTOC)، واتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بشأن مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية وما يتصل بها من وثائق، والمعايير المُنبثقة عن مجموعة العمل المالي (FATF)، حيث تتضمن جميع هذه الصكوك مجموعة متينة من التدابير التي يجب على الدول أن تتخذها لمنع ومكافحة الفساد، وعمليات غسل الأموال، والجرائم الاقتصادية الخطيرة الأخرى ذات الصلة. ووفقاً لذلك، فإننا نتعهد أن نعمل بشكل فعال على تنفيذ الالتزامات والتعهدات المناطة بنا، وندرك بأن هذه الصكوك ينبغي أن تكون أساسًا للجهود المستقبلية الرامية إلى توسيع نطاق التنسيق والتعاون الدولي نحو مكافحة الفساد وما يتصل به من تحديات.

أولويات مكافحة الفساد للعام 2020م

أزمة كورونا (كوفيد-19).

4. **إذ نُعرب عن تعاطفنا العميق عن الخسائر المأساوية في الأرواح والمعاناة التي تسببت بها جائحة كورونا (كوفيد-19)**. ولقد كشفت هذه الجائحة التأثير المُباشر والمتفاوت المُحتمَل للفساد على الفئات الضعيفة من الشعوب، حيث أن التجارة المشروعة، وشفافية ونزاهة عمليات المشتريات العامة والتمويل العام، وكذلك مجالات الصحة والسلامة والأمن على الصعيد العالمي، أصبحت جميعها عُرضة للفساد أكثر من أي وقت مضى بسبب هذه الأزمة. وفي ظل هذه الجائحة نلتزم بالتعاون والتكاتف الذي يضمن تقديم استجابة عالمية لها وبما يتفق مع مضامين البيان الاستثنائي الصادر عن قادة دول مجموعة العشرين بتاريخ 26 مارس 2020م.

5. **كما ندرك بأنه على الرغم من أن هذه الأزمة قد استوجبت اتخاذ إجراءات سريعة، إلا أن الوتيرة المتسارعة للدعم الاقتصادي المُقدَّم وحجمه قد يزيد من مخاطر الفساد، وعمليات الاحتيال والاختلاس**، الأمر الذي قد يُعيق فعالية جهود الإغاثة، ويقوِّض الثقة في المؤسسات العامة، ويضر في نهاية المطاف برفاهية شعوبنا. ولضمان الشفافية والنزاهة، فلا بد من تضمين تدابير مكافحة الفساد في برامج الاستجابة للأزمات الوطنية والدولية. كما نلتزم بمواصلة العمل الجماعي والمنسق لمكافحة الفساد في أعقاب الأزمة الحالية. لذلك، فإننا نؤيد موجز (الإجراءات المدعو لاتخاذها بشأن الفساد وكوفيد-19) المُعد من قبَل مجموعة عمل مكافحة الفساد لدول مجموعة العشرين (المُلحق الأول)، والذي يُحدد مجالات رئيسية يمكن للدول أن تُركز جهودها عليها لمكافحة الفساد في ظل هذه الأزمة. ولدعم الدول في تطوير وتنفيذ التدابير المُشار إليها، في إطار الأزمة الحالية، أو الأحداث المستقبلية وما يسبقها من جهود تحضيرية، فإننا نُرحب أيضاً بموجز الممارسات الجيدة الصادر عن دول مجموعة العشرين بشأن مكافحة الفساد في الاستجابة لجائحة كورونا (كوفيد-19) (المُلحق السادس)، والذي يهدف إلى تقديم نظرة أولية عن الممارسات الجيدة في مجال منع الفساد ومكافحته في القطاع الصحي، والدعم المُقدَّم في حالات الطوارئ (على سبيل المثال: المعونات، وحزَم التحفيز والإغاثة).

مبادرة الرياض لتعزيز التعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون للجهات المعنية بمكافحة الفساد.

6. **إذْ ندرك، مع الأخذ في الاعتبار المادة (48) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، ضرورة مواصلة تعزيز التعاون الدولي بين سُلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، لاسيما عندما تكون التحقيقات في مراحلها الأولية.** وفي هذا الصدد، وبهدف تيسير التعاون الدولي، بما في ذلك المساعدة القانونية المتبادلة، فإننا نُرحب بمبادرة المملكة العربية السعودية الرامية إلى إنشاء شبكة عمليات عالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، والتي تأتي لتكون مُكملةً للمنصات والشبكات القائمة في مجال التعاون الدولي غير الرسمي، ومنها على سبيل المثال: الشبكة العالمية لإنفاذ القانون (GLEN)، وشبكة موظفي إنفاذ القانون (LEOs)، التابعتين لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وشبكة (الإنتربول)/(ستار) لجهات الاتصال العالمية المعنية باسترداد الموجودات. كما أن لهذه المبادرة أن تُعزز، على نحو شامل، الاتصال المُباشر بين سلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد. وفي هذا الصدد، فإننا نُرحب بمبادرة الرياض (المُلحق الثاني).

المبادئ رفيعة المستوى للعام 2020م

7. **إذْ نؤيد، وبما يتماشى مع خطة عمل دول مجموعة العشرين لمكافحة الفساد للأعوام 2019-2021م، المبادئ رفيعة المستوى المُنبثقة عن رئاسة المملكة لدول المجموعة خلال العام**

2020م، في المجالات التالية: المبادئ رفيعة المستوى لدول مجموعة العشرين بشأن تطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد؛ وتوظيف تقنية المعلومات والاتصالات لتعزيز النزاهة في القطاع العام؛ وتعزيز النزاهة في عمليات الخصخصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وإذْ أن هذه المبادئ تُقدم الإرشاد والتوجيه للدول الراغبة بمراجعة أو تطوير أو تنفيذ استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد، وكذلك للدول الراغبة في الاستفادة بفعالية وعلى نحو آمن من تقنية المعلومات والاتصالات في منع الفساد وكشفه ومكافحته، مع الأخذ بعين الاعتبار قواعد حماية البيانات الشخصية. كما تُقدم إرشادات للدول الراغبة في إشراك القطاع الخاص ضمن عمليات الخصخصة، أو الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مع الحد من مخاطر الفساد التي قد تنجم عن ذلك (المُلحق الثالث).

المساءلة والشفافية

8. **إذْ نلتزم بالوفاء بالتزاماتنا المُشتركة وتنفيذها، وصولًا إلى تحقيق قدر أكبر من المساءلة والشفافية.** حيث أن مُختلَف المبادئ التوجيهية والمشترَكة رفيعة المستوى لدول مجموعة العشرين في مجال مكافحة الفساد، والمُقرة من قبل قادة المجموعة، تُمثل توصياتنا الرئيسية، والتي تم إعدادها وفقًا للقانون الدولي ودون المساس بالقوانين السيادية. وإنا عاقدو العزم على تنفيذ ما تم إقراره سابقًا من قبل القادة على نحو فعال، وكذلك متابعة الالتزامات المُعلّقة المُناطة بنا، وغيرها من الأهداف الأوسع نطاقًا، وذلك على النحو المنصوص عليه في خطة عمل دول مجموعة العشرين لمكافحة الفساد للأعوام 2019-2021م. علاوة على ذلك، وتماشياً مع خطة العمل آنفة الذكر، وكآلية رئيسية تعكس مدى التقدم المُحرز، الفردي والجماعي، لدول المجموعة في تنفيذ الالتزامات المشتركة المُناطة بها، (فإننا نُرحب بالنهج الجديد لتقرير المساءلة المعني بمكافحة الفساد لدول مجموعة العشرين) (المُلحق الرابع)، والذي يُقدم للمرة الأولى استعراضاً معمقاً للتقدم الجماعي المُحرز لدول المجموعة في مجالَي التعاون الدولي واسترداد الموجودات، كما سوف يُسترشد به في تحديد مجالات العمل المستقبلية المحتمَلة في هذين المجالين. كما يُمكن أن يُبنَى على هذا النهج خلال الرئاسات المُقبلة، وستتولى مجموعة عمل مكافحة الفساد مستقبلًا، وعلى نحو سنوي، نشر تقارير المساءلة. ومن خلال ذلك، سوف نُحسن إمكانية الوصول إلى مُخرجات مجموعة العمل، ونُسهل أيضاً مشاركة الأفراد والجماعات خارج القطاع العام، بمن فيهم: المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية، والأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام، والقطاع الخاص، وغيرهم من أصحاب المصلحة.

أولويات مكافحة الفساد القائمة

التعاون الدولي واسترداد الموجودات

9. **إذْ ندرك ضرورة التعاون الدولي في التحقيقات في قضايا الفساد عبر الوطنية وملاحقة مُرتكبيها، بما في ذلك، تلك القضايا التي يُتطلب فيها استرداد عائدات الجريمة؛ لذلك، فإننا نلتزم بتعزيز آليات التحقيق في قضايا الفساد، والاتصال وتبادل الخبرات في هذا المجال.** وتبعًا لذلك، نلتزم بالعمل وفقًا لما تم إقراره سابقًا من قبل القادة بشأن استرداد الموجودات، مع مراعاة أنَّ ذلك يتطلب من جميع الدول بذل جهود فعالة في هذا المجال، من خلال اتخاذ الإجراءات الداخلية، والمشاركة في مجال التعاون الدولي. كما نتعهد بالعمل معًا نحو تعقُّب العائدات الجرمية وتجميدها ومصادرتها، وضمان إعادة العائدات المُصادَرة أو التصرف فيها على نحو يتسم بالفعالية والشفافية، وذلك حسب الاقتضاء، وبما يتسق مع قوانيننا الداخلية والتزاماتنا الدولية؛ والتي منها على سبيل المثال: تلك المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. كما نتعهد عند تعاوننا في مجال استرداد الموجودات، بأن هذا التعاون سوف يتخلله روح من الشراكة بين الدول المعنية بإرجاع هذه الموجودات والدول

المستقبلة لها، وغيرهم من مُلاكها الشرعيين السابقين، ومتى ما دعت الحاجة إلى ذلك، إشراك المجتمع المدني في هذه العملية. وتحقيقًا لهذه الغاية، فإننا نُرحب بورقة العمل بشأن التعاون الدولي في الجرائم الاقتصادية، ومرتكبي هذه الجرائم، واسترداد الموجودات المسروقة (المُلحق السادس)، والتي تم إعدادها لدول مجموعة العشرين من قبَل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بالتعاون مع الأمانة العامة لمجموعة العمل المالي (FATF)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، ومجموعة البنك الدولي (WBG). وبناءً على هذه الورقة، فإننا نؤيد المقترحات الواردة فيها بشأن التعاون الدولي لدول مجموعة العشرين في جرائم الفساد والجرائم الاقتصادية، ومُرتكبيها، واسترداد الموجودات المسروقة (المُلحق الخامس).

شفافية ملكية المستفيد الحقيقي

10. **إذْ نلتزم بتنفيذ التزاماتنا بفعالية، واتخاذ تدابير إضافية، عند الاقتضاء، لمنع إساءة استخدام الكيانات الاعتبارية، وغيرها من الترتيبات القانونية، في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، بما في ذلك عندما تكون جريمة الفساد هي الجريمة الأصلية.** وسوف نُضاعف جهودنا حتى نصبح مثالًا يُحتذى به في تنفيذ التدابير اللازمة لتحديد ملكية المستفيدين النهائيين من الكيانات الاعتبارية والترتيبات القانونية.

الحرمان من الملاذ الآمن

11. **كما نلتزم بالعمل الجماعي لحرمان مرتكبي الجرائم من الملاذ الآمن، وذلك على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، وكذلك بالنسبة لعائدات جرائمهم، وبما يتسق مع قوانيننا المحلية.** كما نتعهد بمنع هؤلاء المجرمين من الهروب من العدالة، بغض النظر عن مناصبهم أو مكانتهم الاجتماعية، والتصدي لعمليات إخفاء عائدات الفساد عبر الحدود، ومتابعة تجريم أفعال الفساد الإجرامية وملاحقة مرتكبيها، واسترداد الموجودات المسروقة التي صُودِرَت، وإعادتها، متى ما كان ذلك مُناسباً، وبما لا يتعارض مع قوانيننا المحلية والتزاماتنا الدولية، كتلك المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. كما نلتزم بتعزيز تبادل المعلومات والتعاون في مجال التحقيقات، والنظر، حسبما يكون ضروريًّا، في إمكانية إبرام اتفاقات أو ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف بشأن تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة، كلما كان ذلك مناسباً.

تجريم الرشوة

12. **ونلتزم بأن يكون لكل دولة من دول مجموعة العشرين قانون وطني نافذ لتجريم الرشوة، بما في ذلك رشوة الموظفين العموميين الأجانب، والعمل على تعزيز الجهود الرامية إلى منع الرشوة المحلية والأجنبية وكشفها والتحقيق فيها وملاحقة مُرتكبيها ومعاقبتهم بفعالية.** ولايزال موضوع مكافحة الفساد في التجارة والاستثمار على الصعيد الدولي يُشكل أولوية قصوى لدول المجموعة، بوصفه بُعداً رئيسياً لتعزيز تكافؤ الفرص. ونُشجع في هذا السياق الدول على تعزيز التعاون مع القطاع الخاص في هذا الشأن، وكذلك المؤسسات التابعة لدول المجموعة لاتخاذ تدابير مناسبة لرفع الوعي بمخاطر الفساد، وتوظيف نُظم فعالة للامتثال، والحد من آثار الفساد. وسنسعى جاهدين إلى تهيئة بيئة أعمال تستند على القانون، وتتسم بالنزاهة والتنظيم، وتكون قائمة على توافق دولي في الآراء، تُجسده اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. كما نُرحب بتعميق مُشاركتنا مع فريق العمل المعني بالرشوة التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وسوف نسعى لبذل جهود ملموسة لنتمكن بحلول العام 2021م، من تحقيق تقدم في مجال تجريم الرشوة الأجنبية، وتنفيذ التشريعات ذات الصلة بها، بما يتماشى مع المادة (16) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)؛

وسعيًا إلى تعزيز فرصة انضمام جميع دول مجموعة العشرين إلى اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الرشوة. وستعمل مجموعة عمل مكافحة الفساد على استعراض مدى التقدم المحرز في هذا الشأن في عام 2021م.

النزاهة في القطاع العام

13. **إذْ نلتزم بتعزيز نزاهة وكفاءة القطاع العام من خلال ضمان شفافية المعلومات المتعلقة بالمشتريات العامة وإتاحة الوصول إليها، وذلك بما يتفق مع المبادئ رفيعة المستوى التي تم إقرارها سابقًا.** كما نلتزم بتعزيز نمو مُنصِف ومستدام وشامل للجميع، يستند على مبادئ الحُكم الرشيد، من خلال تعزيز النزاهة والشفافية والعدل في عمليات المشتريات العامة والميزانيات العمومية. وتحقيقًا لهذه الغاية، فإننا نُرحب بالتعاون بين أجهزة مكافحة الفساد ومؤسسات التدقيق العُليا، وغيرها من الكيانات ذات العلاقة. ونُشدد أيضاً على ضرورة توسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني كجزء من نهج شامل لمنع الفساد، مع وعينا بأن تحسين أنظمة المشتريات ولوائحها، وعمليات المراجعة الداخلية والخارجية، والسياسات، والإجراءات، يمكن أن يعزز الثقة المطلوبة لذلك.

النزاهة في القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية

14. **كما نلتزم بتعزيز النزاهة بالتعاون مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.** ولتحقيق ذلك، سوف نُشجع على اعتماد برامج ملائمة عن أخلاقيات مكافحة الفساد، وأخرى بشأن "الامتثال". وكذلك إلى اعتماد مدونات قواعد للسلوك في الكيانات الخاصة ذات الصلة والمنظمات الرياضية. كما نُدرك الدور الهام الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني في تعزيز ثقافة النزاهة، ودعم عملية التنفيذ الفعال للمبادئ رفيعة المستوى ذات الصلة المُقرَّة سابقًا، وذلك بما يتفق مع قوانيننا المحلية والتزاماتنا الدولية.

مشاركة أصحاب المصلحة

15. **ونلتزم باتباع نهج قائم على تعدد أصحاب المصلحة في مجالَي منع الفساد ومكافحته، وذلك من خلال تعزيز شراكتنا مع المنظمات الدولية والأفراد والجماعات خارج القطاع العام، بما يشمل المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية، والأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام، والقطاع الخاص.** كما نُدرك في هذا السياق بأنه لا يمكننا تحقيق أهدافنا المشترَكة إلا بجهد جماعي من قبل جميع فئات المجتمع. ونُرحب أيضاً بالجهود المبذولة نحو تعميق تعاوننا مع مسارات العمل الأخرى لدول مجموعة العشرين.

سُبُل المُضي قدمًا

16. **وفي مواجهة البيئة العالمية سريعة التغيُّر، فإننا نلتزم، فرادى ومجتمعين، بمتابعة جدول أعمال شامل ومتكامل لمكافحة الفساد، مع مراعاة المبادئ الأساسية لسيادة القانون وحقوق الإنسان.** ونستذكر موقفنا المتمثِّل في "عدم التسامح مطلقًا مع الفساد، ومؤسسات بلا ثغرات، وعمل بلا عقبات". وكنموذج يُحتذى به، نُرحب بما يمكن الاضطلاع به مستقبلًا من عمل في الموضوعات المتعلقة بنوع الجنس والفساد، والفساد خلال أوقات الأزمات، وقياس الفساد، وحماية المبلِّغين، وطرق الفساد الناشئة والجديدة، وجميع المجالات الأخرى المذكورة في خطة عمل دول مجموعة العشرين لمكافحة الفساد للأعوام 2019م – 2021م. بالإضافة إلى ذلك، سوف نسعى خلال السنوات القادمة إلى تعزيز المساعدة التقنية فيما بيننا، وكذلك جهودنا في بناء قدرات الدول النامية.

17. **كما نشكُر رئاسة المملكة العربية السعودية على دورها الريادي خلال هذا العام المليء بالتحديات، وعلى عقدها هذا الاجتماع الوزاري الأول من نوعه في مجال مكافحة الفساد. إذ يُمثل هذا الاجتماع، وذلك منذُ إنشاء مجموعة عمل مكافحة الفساد قبل عشر سنوات، الالتزام المستمر لدول مجموعة العشرين ببناء ثقافةٍ ترفض الفساد بجميع أشكاله وصوره، وتضمن استمرار دول المجموعة في القيام بدورٍ ريادي في مجال مكافحة الفساد.** وندعو الرئاسات المُقبلة إلى عقد هذا الاجتماع الوزاري بشكلٍ دوري، بحسب الحاجة، لتحقيق هذه الغاية، وكذلك لدعم تنفيذ الالتزامات التي تم التعهُّد بها بموجب بيانات القادة السابقة، وتحديد اتجاه العمل المستقبلي لمجموعة عمل مكافحة الفساد.

المُلحَق (الأول): الإجراءات المدعو لاتخاذها بشأن الفساد وجائحة كورونا (كوفيد-19).

1. **تُشكل آفة الفساد تهديداً لكل من استجابتنا الفورية لجائحة كورونا (كوفيد-19)، وجهودنا طويلة المدى المبذولة بهدف التعافي من هذه الجائحة.** فقد يُلحق الفساد الضرر بالاستجابة الطبية لهذه الجائحة، وبتحويل اتجاه مسار الموارد الضرورية لمواجهة الجائحة، كما أنه قد يؤدي إلى الخسائر في الأرواح؛ بالإضافة إلى أنّ الفساد يحدّ من فعالية اتخاذ إجراءات واسعة النطاق لمواجهة التباطؤ الاقتصادي، ويؤدي أيضًا إلى مضاعفة الضغوط المالية، وإطالة أمد الصعوبات الاقتصادية، وتأخير العودة إلى النمو.

2. **نظراً للآثار العالمية المترتبة على جائحة كورونا (كوفيد-19) ومخاطر الفساد ذات الصلة، فإنَّ الاستجابة الدولية المنسّقة، والتي تُعطي الأولوية لصحة مواطنينا، تُشكّل ضرورة حتمية.** فقد أبرزت الجائحة مكامن الضعف في الاعتماد المتبادل والترابط فيما بيننا. كما أظهرَت أنه على الرغم من مطالبة حكوماتنا بالتحرّك السريع والحاسم لحماية المواطنين، إلا أنه لا تزال هناك حاجة لضمان استمرار الضوابط المناسبة لدعم نزاهة الحكومات والمؤسسات والقطاع الخاص.

3. **نلتزم نحن الوزراء المعنيين بمنع الفساد ومكافحته في دول مجموعة العشرين، بمواصلة العمل الجماعي والمنسّق، بروح من التضامن، لمكافحة الفساد في الاستجابة لهذه الجائحة والتعافي منها.** ونلتزم، على وجه الخصوص، بثلاثة مجالات عمل رئيسية، وذلك على النحو المبين أدناه. كما نلتزم بدراسة إمكانية تعزيز جهودنا الفردية والجماعية لمكافحة الفساد بالاستفادة من (موجز الممارسات الجيدة بشأن مكافحة الفساد في الاستجابة لكوفيد-19)، وبما يتماشى مع توصيات المنظمات الدولية[1] بشأن الحد من مخاطر الفساد المرتبطة بالجائحة، حيثما كان ذلك مناسباً وممكناً.

الالتزام الأول: تعزيز الشفافية في الاستجابة لجائحة كورونا (كوفيد-19).

4. **نلتزم بتعزيز الشفافية في استجابتنا لجائحة كورونا (كوفيد-19)**، ونعقد جميعاً العزم على القيام بما يلي:

أ) تعزيز اعتماد معايير للبيانات المفتوحة، وفقاً لمبادئ مجموعة العشرين ذات الصلة وقوانين حماية البيانات المعمول بها في دولنا، مع التركيز بصفة خاصة على نشر البيانات، حيثما تتوفر ويكون نشرها مناسباً، فيما يتعلق بالمشتريات العامة، والدعم المالي الاستثنائي المقدَّم للمواطنين والشركات، وملكية المستفيد الحقيقي بالنسبة للكيانات التي مُنحَت عقودًا أو تتلقى دعمًا عامًا في هذا الشأن.

ب) المحافظة على الآليات الرامية إلى منع حالات تضارب المصالح، وتعزيزها وتحديدها وإدارتها، على سبيل المثال: الفائدة الدورية، وأنظمة الإفصاح عن الموجودات للموظف العمومي، مع توجيه اهتمام خاص لمن يشغلون مناصب ذات صلة ويقترن بها مخاطر عالية للفساد، وذلك على نحو يتفق مع مبادئ مجموعة العشرين وقواعد حماية البيانات المعمول بها بالنسبة لكل دولة.

[1] على سبيل المثال: صندوق النقد الدولي (IMF)، ومجموعة البنك الدولي (WBG)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومجموعة العمل المالي (FATF).

ت) اعتماد معايير تتسم بالوضوح، والشفافية، والموضوعية، لتحديد أهلية المستفيدين من التدابير التي تدعم الشركات والمواطنين، وتحسين جهود الاتصال، والوصول للعامة، لتعزيز الدعم العام.

الالتزام الثاني: المحافظة على الحوكمة الرشيدة وتعزيز الرقابة.

5. **نلتزم بالمحافظة على الحَوكمة الرشيدة في كلٍ من القطاعين العام والخاص، لتعزيز النزاهة في استجابتنا لجائحة كورونا (كوفيد-19)، وندرك الدور الهام الذي تشكله عمليات المراجعة والأجهزة الرقابية في كشف الفساد.** وإننا عاقدوا العزم جميعًا على القيام بما يلي:

أ) تعزيز النزاهة في القطاع العام، وذلك من خلال التدريب والتعليم، وحث المؤسسات وغيرها من الكيانات التجارية على العمل بما يتفق مع أعلى معايير النزاهة، مما يوفر مسؤولية فعالة على الشركات، بما يتماشى مع المبادئ رفيعة المستوى لمجموعة العشرين ذات الصلة، بالإضافة إلى تقديم ما يلزم من التوجيه والإرشاد وفقًا للتشريعات واللوائح والسياسات المعمول بها في كل دولة تعمل فيها هذه الكيانات.

ب) قصر استخدام سلطات الطوارئ الاستثنائية إلى أدنى حد، بحسب الضرورة، وضمان وضع شروط "محددة" وواضحة لهذه السلطات، حيثما كان ذلك مناسباً.

ت) الاستمرار في دعم الأجهزة المحلية المعنية بالمساءلة والرقابة، وفقاً للمبادئ الأساسية لنُظمنا القانونية، وعند الاقتضاء، مع المحافظة على استقلاليتها وقدراتها.

ث) تعزيز آليات وأحكام عمليات المراجعة والرقابة والضمان، بما يخص رصد نفقات (كوفيد-19) وفي تخصيص الموارد العامة، وتطبيق الضوابط المناسبة في تصميم البرامج، وضمان مراجعة الحسابات وأن تتسم بالموضوعية والاستقلالية للسياسات العامة لإدارة الأزمات، كجزء من نهج شامل لمكافحة الفساد.

ج) التشجيع على تطوير آليات لتقييم مخاطر الفساد واستخدامها، لضمان تطبيق تدابير كافية لمكافحة الفساد فيما يتعلق بجائحة كورونا (كوفيد-19).

ح) دمج عمليات فحص مكافحة الفساد مع عمليات المشتريات العامة في الوقت المناسب، لتحديد مؤشرات الخطر (الأعلام الحمراء) المتعلقة بالفساد في مجال المشتريات العامة.

خ) ضمان توفير قنوات آمنة للإبلاغ والحماية الكافية للمبلغين، بما يتماشى مع المبادئ رفيعة المستوى لمجموعة العشرين ذات الصلة.

د) تعزيز المشاركة النشطة لوسائل الإعلام والمجتمع المدني، وتوفير حيّز للعمل المدني والمشاركة المدنية، دون الإخلال بالقانون الوطني.

ذ) تعزيز استخدام الأطر والموارد القائمة، التي تُصدرها المنظمات الدولية، بهدف تعزيز النزاهة والمساءلة في حزَم الإنقاذ المالي والاقتصادي المُقدمة في حالات الطوارئ.

الالتزام الثالث: تعزيز النزاهة في فترة التعافي على المدى الطويل.

6. **نلتزم بتعزيز النزاهة في جميع مراحل التعافي من هذه الجائحة، بينما نقوم بتعزيز أنظمتنا ومؤسساتنا المعنية بمكافحة الفساد، أخذًا بالدروس المستفادة من الجائحة، لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، على نحو مستقر مستقبلًا.** وتماشيًا مع هذا التوجه، فإننا عاقدوا العزم جميعًا على القيام بما يلي:

أ) التنفيذ الكامل لالتزامات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، والمشاركة في آلية استعراض التنفيذ واستخدام أحكام هذه الاتفاقية لتعزيز الضوابط والتوازنات القائمة لدينا.

ب) تشجيع التنفيذ الفعال لمعايير مجموعة العمل المالي (FATF)، خاصةً بما يتعلق بالتصدّي لغسل عائدات الجريمة، وشفافية ملكية المستفيد بالنسبة للأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية.

ت) نُدرك دور اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، في تعزيز جهود الحرب العالمية ضد الفساد في إطار جائحة كورونا (كوفيد-19).

ث) النظر، عند الاقتضاء، في الحاجة إلى المشاركة الطوعية في المناقشات المتعلقة بجوانب الفساد العابرة للحدود، وذلك في عمليات الرقابة الثنائية التي يجريها صندوق النقد الدولي.

ج) تسهيل التنسيق بين جميع الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد، والاحتيال، والأنشطة الإجرامية ذات الصلة، على الصعيد الوطني، وعند الاقتضاء، على الصعيد الدولي.

ح) أن نكون مثالًا يُحتذى به في مجال التعاون الدولي لمواجهة تحديات الفساد التي تتفاقم بفعل جائحة كورونا (كوفيد-19)، وتسهيل تبادل المعلومات والقيام بالتحقيقات الموازية أو الأخرى ذات الصلة، والتعاون بما يخص المساعدة القانونية المتبادلة في قضايا الفساد عبر الحدود. ويتضمن ذلك استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات وغيرها من التدابير، وفقاً للمبادئ رفيعة المستوى لمجموعة العشرين ذات الصلة.

خ) استعراض المبادئ التوجيهية والإجراءات المتعلقة بتدابير المشتريات العامة الطارئة في أوقات الأزمات، وتعزيزها عند الاقتضاء، استنادًا إلى الدروس المستفادة من جائحة كورونا (كوفيد-19)، وتشجيع الجهود المتواصلة فيما يتعلق بالتحوّل الرقمي، والشفافية، والنشر الاستباقي للبيانات والمعلومات المتعلقة بعمليات الشراء.

د) التشجيع على استخدام الحلول الرقمية والقائمة على تقنية المعلومات لتحسين توجيه التحفيز الاقتصادي وغيره من أشكال التمويل الإغاثي للمستفيدين المستهدفين منها، وذلك مع مراعاة الظروف الوطنية، وبما يتماشى مع مبادئ مجموعة العشرين ذات الصلة.

ذ) تمكين الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد من خلال الحفاظ على قدراتها الكافية وتوفير الموارد اللازمة لها، وتمكين التنفيذ الكامل لسياسات مكافحة الفساد في مؤسساتنا.

ر) مراجعة (موجَز الممارسات الجيدة لمكافحة الفساد في الاستجابة لجائحة كورونا (كوفيد-19)، في المستقبل، وذلك كجزء من عمل مجموعة عمل مكافحة الفساد في دول مجموعة العشرين، مع الاستفادة من تجاربنا وما استدركناه خلال هذه الجائحة.

***

المُلحَق (الثاني): مبادرة الرياض لتعزيز التعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون للجهات المعنية بمكافحة الفساد.

لقد أثبت التعاون غير الرسمي بين جهات إنفاذ القانون الأجنبية النظيرة أن بإمكانه لعب دوراً هاماً في مجال التعاون الدولي الرسمي، ومن مجالات هذا التعاون على سبيل المثال: المساعدة القانونية المتبادلة، لاسيما عندما تكون التحقيقات في مراحلها الأولية. كما يوفر التعاون غير الرسمي أدوات سريعة ومرنة وفعالة في مكافحة جرائم الفساد العابرة للحدود والتصدي لعمليات نقل العائدات الجُرمية.

وفي الوقت الذي نعترف فيه بأهمية القنوات والإجراءات الرسمية المُتبعة للتعاون، إلا أننا وفي الوقت نفسه نُدرك أهمية وسائل التعاون غير الرسمية، وكذلك أهمية تبادل المعلومات بين السُلطات المعنية بإنفاذ القانون، المُشار إليها في الاتفاقيات والمعايير الدولية، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، واتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بشأن مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، والمعايير المُنبثقة عن مجموعة العمل المالي (FATF). كما أثبتت التجربة المستفادة من شبكات ومنصات التعاون القائمة، والتي منها على سبيل المثال: قناة (الإنتربول) للاتصال بين أجهزة الشرطة، ومجموعة الإيغمونت (Egmont Group) لوحدات الاستخبارات المالية، الأهمية والفعالية التي يتسم بها التواصل غير الرسمي، خصوصاً الإسهامات الكبيرة التي كانت لهذا التواصل في مجال إنفاذ القانون عبر الحدود.

وفي هذا الصدد، نؤمن، نحنُ الوزراء المُناطة بنا مسؤوليات منع الفساد ومكافحته في دول مجموعة العشرين، وبما يتسق مع ما تعهدت به دول المجموعة بأن تكون مثالًا يُحتذى به، أنه قد آن الأوان لكي نتخذ الخطوة التالية نحو تعزيز التعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون عبر الحدود. ومن هذا المُنطلق، فإننا نُرحب بإطلاق **مبادرة الرياض**، والتي تسعى الدول الأطراف فيها إلى تعزيز أُطر التواصل وتبادل المعلومات والمعرفة بين سلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، وذلك من خلال شبكة عالمية تربطهم سوياً.

وبناءً على ورقة العمل المُقدمة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بالتعاون مع الأمانة العامة لمجموعة العمل المالي (FATF)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، والبنك الدولي، والتي تضمنت تحليلًا للثغرات في مجال جرائم الفساد والجرائم الاقتصادية، ومرتكبي هذه الجرائم، واسترداد الموجودات المسروقة. وكذلك، بناءً على مذكرة التصورات المُقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) بشأن إنشاء شبكة عمليات عالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (المُلحَق السادس)، بهدف إقامة اتصال مباشر بين هذه السلطات وتعزيزه، فإننا في هذا الصدد:

1. نُرحب بإطلاق مبادرة الرياض، الرامية إلى إنشاء شبكة عمليات عالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، وذلك من خلال ما يلي:
   أ) إنشاء شبكة لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد؛ يكون مقرها في فيينا، النمسا.
   ب) إنشاء مركز إلكتروني مُتكامل لهذه الشبكة، يتضمَّن منصة اتصالات آمنة لتبادل المعلومات بين سلطات إنفاذ القانون، تحت إشراف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).

ج) العمل على تطوير المعرفة والقدرات داخل الشبكة من خلال عقد برامج تدريبية في مكافحة الفساد، وإعداد أوراق تتضمن سياسات، وكتيبات إرشادية، ومنشورات وأدوات، والعمل كذلك على تطوير عملية جمع البيانات.

د) تنظيم اجتماعات دورية للممارسين في مجال إنفاذ القانون المعنيين بمكافحة الفساد وغيرهم من الخبراء في هذا المجال، لتبادل المعلومات، والنقاش في القضايا المطروحة حسب مُقتضى الحال، وذلك بهدف تعزيز آليات التعاون غير الرسمي في مجال مكافحة الفساد، مع إمكانية عقد اجتماعات متعاقبة لمرة واحدة في السنة مع الشبكات الأخرى المعنية بإنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد، ومنها على سبيل المثال: الشبكة العالمية لإنفاذ القانون التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وشبكة (الإنتربول)/(ستار) لجهات الاتصال العالمية المعنية باسترداد الموجودات.

2. نلتزم بدعم شبكات إنفاذ القانون القائمة حالياً وتعزيزها، وذلك حسب الاقتضاء، ومنها على سبيل المثال: الشبكات التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والإنتربول. كما ندعو شركائنا الدوليين، بمن فيهم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والإنتربول، والبنك الدولي، ومجموعة العمل المالي (FATF)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، ومجموعة الإيغمونت (Egmont Group)، والشبكات الإقليمية المعنية بمكافحة الفساد، إلى تعزيز أوجه التكاتف والتآزر، وتحسين آليات التنسيق والتعاون بين شبكات مكافحة الفساد القائمة حالياً، وتلك التي سوف يتم إنشاؤها مستقبلًا.

3. ندعو الدول والجهات المانحة الأخرى إلى المساهمة، وبشكل طوعي، في دعم الشبكات غير الرسمية الهادفة إلى تبادل المعلومات، لضمان استمرارية أعمالها وإنجازها بفعالية. ومن تلك الشبكات، على سبيل المثال لا الحصر، **مبادرة الرياض** الرامية إلى إنشاء شبكة عمليات عالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد.

***

المُلحَق (الثالث): المبادئ رفيعة المستوى للعام 2020م.

المبادئ رفيعة المستوى لدول مجموعة العشرين بشأن تطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد.

"وعلى الرغم من وجود نُهج متعددة يمكن للدول أن تتخذها عندما تقرر وضع استراتيجيات لمكافحة الفساد، فإن وجود مجموعة أساسية مشتركة من المبادئ التوجيهية المحددة أو الممارسات الجيدة يمكن أن يساعد في إثراء الجهود المستقبلية، وذلك وفقاً للمبادئ الوطنية للقوانين واللوائح المحلية. حيث تهدف هذه المبادئ رفيعة المستوى إلى توجيه الدول التي قررت تطوير استراتيجيات وطنية معنية بمكافحة الفساد، كما أنها جاءت لتكمل وتعزز من الالتزامات القائمة لمكافحة الفساد دون اضعافها أو استبدالها."

للوصول إلى كامل المستند، يرجى الضغط هنا

المبادئ رفيعة المستوى لدول مجموعة العشرين بشأن توظيف تقنية المعلومات والاتصالات لتعزيز النزاهة في القطاع العام.

"لقد ازداد توافر البيانات والتقنية بشكل سريع خلال العقود الماضية، مما أدى إلى نقلة نوعية في القطاعين العام والخاص بطرقٍ عديدة، وساهم في رفع سقف توقعات المواطنين في هذا المجال، وزاد من مسؤولية الحكومات نحو الإبداع الرقمي في مختلف أنحاء العالم. ويمكن من خلال توظيف هذه التقنية في مجالي الإدارة العامة وتقديم الخدمات العمومية، إذا تم ذلك على النحو المناسب، أن يَحدَّ من فرص الفساد، ويساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل القطاعين العام والخاص."

للوصول إلى كامل المستند، يرجى الضغط هنا

المبادئ رفيعة المستوى لدول مجموعة العشرين بشأن تعزيز النزاهة في عمليات الخصخصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

"إنَّ كلًا من الخصخصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص تتسم بطبيعة معقدة للغاية، وتنطوي على التزام واسع النطاق وطويل المدى تجاه الأموال العامة، فضلًا عن إشراك عدد كبير من أصحاب المصلحة، ويشمل ذلك القطاعين العام، والخاص، وغيرهم من المستشارين كطرف ثالث في هذه العملية. وعلى هذا النحو، تزيد عمليات المشاركة هذه من الفرص والحوافز بالنسبة للراغبين في توجيه العملية لتحقيق مكاسب شخصية لهم، سواءً بشكل فردي أو جماعي (أيْ زيادة مخاطر الفساد). ويمكن أن تشمل هذه المخاطر، مثالًا وليس حصراً، الأساس غير المنطقي أو غير الواضح للمشاركة، والتقييم غير الملائم للأصول، وإشراك الأشخاص الاعتباريين أو الطبيعيين المشتبه بهم، وتضارب المصالح، وانعدام الشفافية والمساءلة في العمليات ذات الصلة بالمناقصات. وفي حين أن الآليات الخاصة للحد من مخاطر الفساد الآنف ذكرها ستختلف تبعاً لطبيعة المشاركة الفعلية (الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أو تحويل جزء من الأصول، أو الخصخصة، وما إلى ذلك)، والأطر الوطنية والأنظمة القانونية القائمة، فإن وجود مجموعة مشتركة من المبادئ رفيعة المستوى من الممكن أن يساهم في توجيه عملية المشاركة."

للوصول إلى كامل المستند، يرجى الضغط هنا

المُلحَق (الرابع): الخلاصة الوافية للنَّهْج الجديد لتقرير المساءلة المعني بمكافحة الفساد لدول مجموعة العشرين.

"إنَّ تقديم تقارير المساءلة ومتابعتها يُعد من الممارسات بالغة الأهمية لمجموعة عمل مكافحة الفساد في مجموعة العشرين، وتُشكّل المساءلة الآلية الرئيسية التي يتم من خلالها استعراض التقدُّم المحرَز لدول المجموعة بشأن تنفيذ الالتزامات المقرَّة سابقًا. كما أنَّ خطة العمل (2019-2021م) تُساعد في توجيه مجموعة العمل نحو "السعي إلى تكييف أساليب عملها وآلياتها لتيسير تنفيذ الالتزامات المقرَّة سابقاً في مجموعة العشرين، وإلى تعزيز الأثر الملموس لجدول أعمال مجموعة العمل". وبناءً على هذا الاختصاص، وبالتعاون الوثيق مع دول مجموعة العشرين، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومجموعة العمل المالي، وغيرها من المنظمات الدولية ذات العلاقة، فقد وضَعَت رئاسة المملكة العربية السعودية لمجموعة العشرين نهْجاً جديداً ومُحدَّثاً لتقرير المساءلة لعام 2020م. ويُقدِّم هذا النَّهْج نظرة عامة ومفصَّلة عن التقدُّم المحرَز، والتحديات والصعوبات التي تواجهها دول مجموعة العشرين في مجال واحد مُحدَّد تختص به مجموعة العمل، للتركيز عليه؛ وذلك بدلًا من عرضٍ عام وموسَّع للتقدُّم المحرَز في جميع المواضيع التي تتناولها مجموعة العمل. ويُركِّز تقرير المساءلة هذا العام على مجاليَ التعاون الدولي واسترداد الموجودات، ويقيس التقدُّم المحرَز استناداً إلى المبادئ رفيعة المستوى ذات الصلة، والتي سبَق أن أقرَّها قادة مجموعة العشرين."

للوصول إلى الخلاصة الوافية، يرجى الضغط هنا
للوصول إلى كامل المستند باللغة الإنجليزية يرجى الضغط هنا

المُلحَق (الخامس): ورقة عمل بشأن التعاون الدولي لدول مجموعة العشرين في جرائم الفساد، والجرائم الاقتصادية، ومرتكبيها، واسترداد الموجودات المسروقة.

"بناءً على طلب قادة دول مجموعة العشرين (والموجَّه لمجموعة العمل) لتقديم اقتراحات بشأن "السُّبل التي يمكن بها التصدي للفساد والجرائم الاقتصادية الأخرى". تأتي هذه الورقة، والتي عملَت عليها مجموعة العمل، لتُقدم مجموعة من الإجراءات (لاعتمادها من قِبَل القادة). وسوف تستمر المناقشات في هذا الشأن خلال العام المقبل لاتخاذ إجراءات إضافية، مدعومة بالأدلة، من أجل إدراجها ضمن خطة عمل دول مجموعة العشرين لمكافحة الفساد خلال الأعوام (2022-2024م)."

للوصول إلى كامل المستند، يرجى الضغط هنا

المُلحَق (السادس): المستندات المُعدة من قبل المنظمات الدولية.

ورقة العمل الصادرة عن مجموعة العمل، بشأن التعاون الدولي للتعامل مع الجرائم الاقتصادية، ومُرتكبِي هذه الجرائم، واسترداد الموجودات المسروقة.

"وقد تم إعداد هذه الورقة من قبَل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بالتعاون مع الأمانة العامة لمجموعة العمل المالي (الفاتف)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والبنك الدولي، وذلك بناءً على ما طلبَه قادة دول مجموعة العشرين (وذلك من مجموعة العمل المعنية بمكافحة الفساد). إذْ تُقدم الورقة لمحة عامة عن أطر السياسات والمعايير الدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية الأخرى، مع تسليط الضوء على الاستنتاجات الأولية حول الروابط بين الجرائم المختلفة والفجوات المحتملة في فعالية التعاون الدولي."

للوصول إلى كامل المستند باللغة الإنجليزية، يرجى الضغط هنا.

الخلاصة الوافية لموجز الممارسات الجيدة الصادر عن دول مجموعة العشرين بشأن مكافحة الفساد في الاستجابة لجائحة كورونا (كوفيد-19).

"قد أثَّر الانتشار السريع لجائحة كورونا (كوفيد – 19) وما ترتَّب عليه من عواقب، على غالبية فئات المجتمع، مما أتاح لفرص الفساد أنْ تنشأ وتزداد، حيث أن الاجراءات السريعة المتخذَة للتعامل مع هذه الجائحة قد تكون تسبَّبت في إضعاف مبادئ الشفافية والمساءلة. وقد انتشرت مخاطر الفساد في مختلف المجالات مهددةً حزَم الإنقاذ، إلى جانب الإضرار بالفئات المهمشة والضعيفة من الشعوب. وفي ضوء التعامل مع مخاطر الفساد المتزايدة، سعَت مجموعة عمل مكافحة الفساد لدول مجموعة العشرين إلى تحديد الممارسات الرئيسية لمكافحة الفساد التي اتخذتها دول المجموعة في التعامل مع هذه الجائحة. وقد تم نشر دراسة استقصائية حول جميع دول مجموعة العشرين في شهر يوليو 2020م، حيث تهدف الدراسة لفهم التهديدات والتدابير المضادة، الجديدة منها والقائمة، لمكافحة الفساد بشكل أفضل، والتي تُستخدم في التصدي للأزمة، وتبادل الخبرات في مجال توجيه السياسات العالمية وتعزيز التعاون الدولي. وقد استجابت (22) دولة لهذه الدراسة، حيث تَستخدم العديد من هذه الدول استراتيجيات وتقنيات مماثلة للتصدي لمخاطر الفساد الشائعة، الناشئة منها والمتفاقمة بسبب الجائحة، مع وجود عدد من المظاهر المميزة التي تعتمد على السياق الوطني والأولويات الوطنية."

للوصول إلى الخلاصة الوافية، يرجى الضغط هنا
للوصول إلى كامل المستند باللغة الإنجليزية، يرجى الضغط هنا.

مذكرة تصورات بشأن مبادرة الرياض: إنشاء شبكة عمليات عالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد.

"إنشاء شبكة عالمية تهدف إلى إقامة وتعزيز الاتصال المباشر بين سلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، وتأتي هذه الشبكة لتكون مُكملةً للشبكات الأخرى القائمة في مجال التعاون غير

الرسمي، والتي سوف يتم الإعلان عنها خلال الاجتماع الوزاري لرؤساء الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد في دول مجموعة العشرين، المزمَع عقده بمدينة الرياض في شهر أكتوبر من العام 2020م."
للوصول إلى كامل المستند، اللغة الإنجليزية، يرجى الضغط هنا.

المُلحَق (السابع): مستندات إضافية تم إعدادها في ظل رئاسة المملكة العربية السعودية لدول مجموعة العشرين للعام 2020م.

الردود الواردة (التي تم جمعها) للدراسة الاستقصائية حول تقرير المساءلة المعني بمكافحة الفساد لدول مجموعة العشرين للعام 2020م.
للوصول إلى كامل المستند باللغة الإنجليزية، يرجى الضغط هنا.

الردود الواردة (التي تم جمعها) حول موجَز الممارسات الجيدة الصادر عن دول مجموعة العشرين بشأن مكافحة الفساد في الاستجابة لجائحة (كوفيد-19).
للوصول إلى كامل المستند باللغة الإنجليزية، يرجى الضغط هنا.